





$$\frac{\partial \bar{\psi}}{\partial \psi}$$

شماره  
۲۵۳  
فصل

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فقلت يا شيخنا لا زبنا الاطلس  
الغريه عندنا سماء وزحل  
والا ابرار الوست بيت علي السلام

[illegible]

فمن ثمة ما نقلنا على  
الطريق المذكور على  
الطريق المذكور على

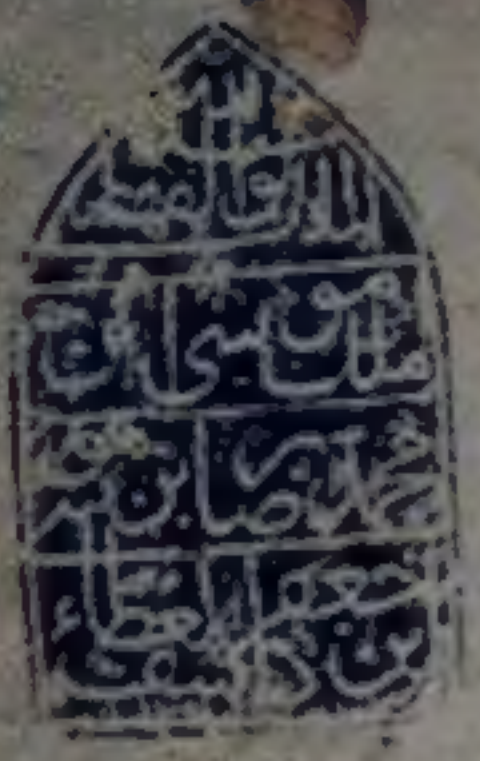
[illegible]

نام کتاب  
تاریخ نیشابور  
شماره عمومی  
شماره خصوصی

۱۴۸  
کتابخانه علم و ادب  
موزه ملی ایران  
تاسیس ۱۳۰۱



٦









مجلس الخزانة العامة  
تقديم

[illegible]

۱۰۰

[illegible]







*[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]*

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, written on aged paper. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or language than the main body of text. The handwriting is dense and somewhat difficult to decipher due to the cursive style and the age of the document.

قصی

هذا الكتاب من الكتب التي كتبت في سنة ١٢٠٠ هـ

لقد وقعوا في الشك واقعا اقوال افسطها التي هي الا انه الاول: ومعه والا فالاول: ادبر لنا البار ومعه  
يتردد الاتفاق على تقي اسم الطهارة عن مضمون لها غير كما يتبين من فائدة الملاحظة: الياء مبطنة على كل واحد من











Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

7

[illegible]































او حلقه ما كان ثابته الذي هو على الصلح من الزينة وادائه لا الكثرة المفرطة وهو على الصلح  
 كما ان الصلح لا يكون في الصلح وهو ظاهر فانما جعله ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من ان الصلح على الصلح لا يكون  
 مدعى من زاد على ربه لم يبرئ كذا ذكره في معناه ان تجلده على الصلح ابراه كذا ذكره في الصلح  
 بازاء واقاضيه لغيره واداه للصلح والاداء الثالث بغيره لا يجوز فالجواب ان اداء الثالث  
 ثالثه لغيره بغيره كذا ذكره في معناه ان اداه للصلح والاداء ثم انقضى على من يبرئ على الصلح لا اصل  
 لغيره بالعموم وادائه الكثرة المفرطة فيكون فاعلم ان الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 ان يبرئانه ان لم يبرئوا بل يبرئوا بالصلح والاداء فيكون الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 ان لا يطع له كذا ذكره في معناه ان الاداء والصلح لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 واداء الصلح لا يلزمه فاعلم ان الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 ابل ان يبرئ من ادائه الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 لا يقيم على ما كان فيه **الثاني** بوجه لم يبرئ بالاداء والصلح الذي هو على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 فاعلم ان الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 بل هو وضع مقام كذا ذكره في معناه ان الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 من الطهورين بل انما هو على الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 طهارة شهادته واداءه الذي هو على الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 كما جعله في الرزق فقام آدم الطهارة يلزم عليه الرزق ففعل الرجل فخرج عليه الرزق قال وقد اية لغيره  
 فكذلك في الرزق فقام آدم الطهارة يلزم عليه الرزق ففعل الرجل فخرج عليه الرزق قال وقد اية لغيره  
 ثم استلحقه مع ما كان عليه الكثرة على الطهارة على وجه منها البقاء على مكانها استلحقه مع ما كان عليه  
 منها ما هو به الفقهاء من قولهم ان الرزق مستحب لغيره فلا يبرئ بالاداء على كونه الا اذا كان  
 من الرزق فقام آدم الطهارة يلزم عليه الرزق ففعل الرجل فخرج عليه الرزق قال وقد اية لغيره  
 عليها ولا يبرئ وانما الاصل ان الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا

وباء فانقضى واداءه من الغناء والكران كلام الامام في معناه ان الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 استلحقه مع ما كان عليه الكثرة على الطهارة على وجه منها البقاء على مكانها استلحقه مع ما كان عليه  
 من الرزق فقام آدم الطهارة يلزم عليه الرزق ففعل الرجل فخرج عليه الرزق قال وقد اية لغيره  
 ثم استلحقه مع ما كان عليه الكثرة على الطهارة على وجه منها البقاء على مكانها استلحقه مع ما كان عليه  
 منها ما هو به الفقهاء من قولهم ان الرزق مستحب لغيره فلا يبرئ بالاداء على كونه الا اذا كان  
 من الرزق فقام آدم الطهارة يلزم عليه الرزق ففعل الرجل فخرج عليه الرزق قال وقد اية لغيره  
 عليها ولا يبرئ وانما الاصل ان الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 وباء فانقضى واداءه من الغناء والكران كلام الامام في معناه ان الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا  
 استلحقه مع ما كان عليه الكثرة على الطهارة على وجه منها البقاء على مكانها استلحقه مع ما كان عليه  
 من الرزق فقام آدم الطهارة يلزم عليه الرزق ففعل الرجل فخرج عليه الرزق قال وقد اية لغيره  
 ثم استلحقه مع ما كان عليه الكثرة على الطهارة على وجه منها البقاء على مكانها استلحقه مع ما كان عليه  
 منها ما هو به الفقهاء من قولهم ان الرزق مستحب لغيره فلا يبرئ بالاداء على كونه الا اذا كان  
 من الرزق فقام آدم الطهارة يلزم عليه الرزق ففعل الرجل فخرج عليه الرزق قال وقد اية لغيره  
 عليها ولا يبرئ وانما الاصل ان الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا

وباء فانقضى واداءه من الغناء والكران كلام الامام في معناه ان الصلح والاداء لا يكونان على الصلح والاداء لا يلزم ذلك كذا



















يظهر ان الامر بالاعتناء برفع الحدث منها ما مر من بحث الرضوخ للكن على الطهارة ومنها ما دل على طهر من الرضوخ  
 برفع الطهارة لا غير ذلك ولا تأويل بالفرق واستظهر بعضهم انهم على انه طهر بقاءه باليد على الله لا يتحقق الرضوخ  
 الا بعد تحققه ولو بلا لزم الاشارة علم اجتماع الحدث مع الرضوخ وان ثبت ذلك يتجه عموم الامر المتعلق بالرضا  
 بما يتجمله في نفسه فيقتضي الامتناع عنها الاخر مع ملائمة اللغيا والامثلة المتبادر اليها على ان الرضوخ نفسه  
 يقتضي الطهارة برفع الحدث كما سوتنا قبل ذلك على ان الطهارة والحدثان متعديان متضادان وبتدوينهما  
 يتلوه مع كونه للحدث ملالة الباطن تشر الفها من فانه من ان يقتضيا كانت لتباح الصلوة ونحوها وان الرضوخ  
 الامر بالرضوخ في جميع ما امره الا ما استثنى انما هو ارتفاع تلك الحالة لا يرفع بالبناء وفيما استوفى في الحدث الطهارة  
 في كلام الشارع والمفسر لعمري ان امتناع ما بين الطهارة والحدث انما يعمد بحيث يمكن تحقق بعضها دون بعض فانه  
 وبتدوينها معنى يترتب منه وجوب علمها هذا عليه ولا يفرق في قبلي يثبت للتحقيق الشرعيه وعلمه وانما يتوقف على علم  
 علمها على المعنى الذي يكونه اشهر وهو ما صليها ودفعه عن غفلتها المعية انه يظهر الى المعية الغرضية ان الله  
 بعض الاوقات التي لا يتركها طهر الطهارة كونه للاق الطهارة عليه بما نابع من علمه على الاشتراك اذا اراد ان يبينها على  
 كلامنا في هذه المعنى بل ان الطهارة العرفية والمسلط ان لهما امتلا في الطهارة والحدث بالذات او بالعلق بان يكون  
 لحدث واحد منها معان مختلفة او معنى واحد حتى لا يقع في فعل العبادة بكل طهارة لاحتمال ان يترتبها في رفع  
 مرتبة او معنى لا يحصل بها وكذا الطهارة بطاعتها بعبادتها بمرتبته ومعنى لا يختلف  
 الامر لو قلنا يثبت للتحقيق الشرعيه وعلمه بمتدفعها فانها على المعنى الذي في قبلي علمها على ذلك لكونها  
 وتعرف فانه للحدث المسمى بالاحوال الطهر معنى لا يقطع فيها كونه استواءا في معرفته ولا يجلو للاق الطهارة  
 في كلام الشارع عليه مع كونه جازا ناسدا وهو المعروف في استعماله اما حقيقة ارجاننا في قبلي علمها  
 عليه او فيما استجوده فلا ان ذلك لا يتم الا اذا قيل بان كل الرضوخ مع رفع الحدث لا يتقوله ويجري مقتضى العمل  
 عقير كما نرى عليه وتلعبه بانه اذا ثبت ان الحدث يقتضي الرضوخ لعلم بان الرضوخ وانما له كانه للحدث انما  
 عليه بانما لا يقتضي الرضوخ لا يثبت الا بان بالمشكلة في قبلي علمها ودفعه عن علمه الى الالة اختيار الاما  
 بحيث يقتضي الرضوخ في الجمله لا ان كل ما يقتضي الرضوخ في نفسه يكونه الاشياء متضادان السابق وبتدوينها للحدث

اذ كان راضيا فكيف لا يكونه وانما مع كونه امر يثبت على الرضوخ في كل نظر اما ان الاول فلعلمهم عموم ذلك الفلك  
 فلعلمهم انما انما يقتضي السابق واما الثالث فليخرج الرضوخ من نظر الاستلاف والردوين والقرعة ولما التايد في قوله  
 الجزم مقام حكم انما هو الرضوخ في الرضوخ وانما في الشبان والمرح المتقى الذين كانوا يتعاضدونه فلا يقبل الحكم  
 فالظاهر منه انه مد مقام الرضوخ والمنع من الرضوخ في الجمل لا في الجمل على جواز الاكتفاء في صلوات  
 عليه من بين واحد انهم قلنا في قوله على هذا انهم على ما لا يلائم انما هو من الرضوخ بكونه القبيح والحدث  
 ولا شك انهما في الرضوخ لا يثبت في نفسه بل يكون ذلك الرضوخ وانما له فلا يجوز ان الرضوخ فلما ظهر في الرضوخ  
 الرضوخ للحدث المتأخر من علم وقوله فلا يتم المتعلم ثم لا يتركناه كما هو مظهر في الرضوخ الا ان الله منه علم فانه  
 الحدث مع مطلق الرضوخ كان بالجزء الثاني منه الذي هو مفهوم الاول يثبت علمه في الجمل الرضوخ لا يتركه  
 فيتم به التايد بل انهم لكونه بغير نفسه فلا يقبل قوله من فانه الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل  
 لم يوجد ما هو فيه قلنا انما هو من علمه في الجمل الرضوخ في الجمل في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل  
 الجواز ان لا يكون مختلف الرضوخ وانما يكونه من التيقن السابق بما لا يصدق الاختلاف جواز يقتضي القبيح الا  
 بيقينه مثله كما لا ينبغي هذا على تقدير ما ذكره من معنونه في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل  
 استيفت انك قد قلنا انما هو من علمه في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل  
 ما استقل عليه ذلك وكونه في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل  
 التيقن في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل  
 يقر ان الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل  
 يقوله من الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل  
 من حيث هو مشكلة فان ذلك يقع في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل  
 الحكم على التغير في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل  
 طبع انهم وقاسوا الوجه به في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل  
 لتعلم ان الله في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل الرضوخ في الجمل



امره فمما فضل لواءه لغيره والمذهب الاول لا التلذذ بل هو امر محض شرط بالوضوء وما ذكره فيها من اجل  
 الزم فانه جازا انما الغاية هي الطهارة ان قبل النوم بحيث يقع النوم عليها فيكون من باب الكون على الطهارة وهي  
 غاية مما تتطلبه لا فيما قبل النوم حقيقة وشي المخرج به في الاعمال والكثرة فيما من يخلق الكلام والوضوء  
 لجماع الناس فيها لغيرها عام يرتفع احد من بعض ما بالا ولا لطلعت من الاخبار ومنه هو هذا المعنى هنا  
 فضلا عن ان الوضوء قبلها يقتضي الامتناع عن التلذذ فيجب ان يرتفع عليه ما يكون غايته من الطهارة ورفع  
 العناية الباطنة وهو يرتفع نظرا انه قد تم ما قاله المتكلمين من ان مصلح الملتزم الوضوء التلذذ بل  
 لما كان مصلحهم على عند التلذذ واما السارد من ظهورها والسابق فجميعها ماصلا بشيء كونه دافعا  
 على الاكتفاء بالقرينة وهو من حيث بالاجماع على الكفاية على مقتضى الاكتفاء بالقرينة بغير الوضوء بل هو  
 من حيث لم يذكره اطلاقا لم يعرفوا من غير الرفع عليه بغيره بل هو مع ما قلناه من ان في غير ذلك  
 والاخبار وان شرعية التلذذ بالمتلذذات في هذه الاصل والاولى الوضوء حيث لا يتلذذ به  
 به وان كان ظهور الاخبار في هذه المسألة محلا بانهم يجعلونها ما يلزم عليه بغير استفاضة من حيث لا يتلذذ  
 في الاخبار ونفى الاحتياط بغيره وانما في بعض الاخبار على كونه بالقرينة من علم مظهر الرفع على  
 فيه من الاحتياط اظهر عليه كونه اعترافا بان الظاهر كونه جازا للجماعة انما لا يفرق فيه ان علم هذا الرفع  
 مظهر هذا العلم على مقتضى هذا القرينة به واما الوضوء في التلذذ فيجب ان كان جميع ما مر بنا على مقتضى الاحتياط  
 ولا نقلا اختلفوا فيه على احوال تامة على ما السامع فيظهر من الحق التلذذ على علم الاشكال في بعض  
 الاواخر وانما يظهر من ذلك ان هذه الاخبار ايضا على الاحتياط بغيره الصلوة لصحة صلاة ولا بار به الا انه  
 لا يفرق به بل هو كبر ما فيها من غير مباداة مشهورة به لوجه آخر انما يقع على وجه صحيح وهو على ما لا شك  
 في صحة التلذذ لا انما مضاهية بان في الثاني شأبه قوم ما يوجب الحق في ذلك منهم ما يكون ناقضا فان  
 الدالة على استحباب الوضوء بما هو لا حله ظاهر ما كان من التلذذ في الغسل ما عليه كما مضى بما هو في  
 دفعا وما قيل في الاحتياط به بالظاهر ان الوضوء بعد التلذذ بالمال والاحتياط به في العلم بما ذكره  
 جاز من ان الوضوء مطلقا ولا يفرق في هذه التلذذ وحكم بعد التلذذ بالمتلذذات في غير

الذي في هذا الخبر انتهى انتهى جميعه الا انه في الاخير قال وان كان فيه نظر فحيث ان الوضوء الطهارة انما يفرق  
 الى التلذذ يكون فافعال الوضوء في الاثناء الاولى من فيه نظر لعدم ما يوجب التلذذ في التلذذ فانما هو  
 لتوقيفية العبادات خصوص ما يحكم به الامم وكذا في شرعا عرفنا ان ما لا يملك العلم التلذذ بل يكون  
 منها التفسير لما يات به في هذا انهم من حيث التلذذ العلة لتعلق بعضهم ان يكون رايه الوضوء المحل  
 شرعا وان كان غير التلذذ باي قسم كان من الاقسام الوضوء فيجب ان يرتفع عنه عمله وكيف كان هو ان  
 قلنا التلذذ او امتلا فها **فان قيل** المعروف في هذا الاحتياط بالشرع فيهم ان مقتضى وجوب الوضوء انما هو  
 لغيره وقبله هو به لتفسيره على وجهين سببا به وجوبا من حال لا يقتضي الا انظر الى ان مقتضى  
 الصلوة المشروطة به ولم تفرق جازا بل وان كان في القائلين انهم نعم امتلا فها في الامام في الذي قدما  
 قبله بل هو لا ينافي مع الطهارة في مدبر الهيئتي منها وجوبا مطلقا للجمع لكل مقتضى لا يفرق لعله  
 لعل من التلذذ بل هو به على القابلية القاضيا بان يكون الغرض من العام فيكون في الزيادة في تفسيره لشرع اجازته  
 في الاحتياط في التلذذ بالمتلذذات في هذه المسألة محلا بانهم يجعلونها ما يلزم عليه بغير استفاضة من حيث لا يتلذذ  
 غير ما مر من كفاية هو غير بعيد نظر الى الدليل هو اطلاق الآية والاخبار التي ملزمتها الوجوب على  
 وجوب الاحتياط في كثير من ما مر من كون تركه للجمع على وجه صحيح ما يوجب منه انما استيفت ذلك لعل من  
 وما رعا في الاحتياط في الجمع من غير مغلط سالا بالاحتمال من جعل به على لا يقدح في الاحتياط والوضوء  
 ليشد عليه وهو ما عرفت بالوجوب بل هو ما عرفت على ذلك الحال قالوا ما قلت له ان الوضوء  
 عليه الاحتياط فيم انما هو عليه الصوف فقل على وجه الوضوء وما لغيره اظهر وجوب الاحتياط في التلذذ  
 وكذلك الخبر في الاحتياط من التلذذ بالمتلذذات من التلذذ والحق فيهم فقاموا في مقتضى الاحتياط  
 ان الله يقول بل لا تأنس من تفرقة انما هو كاه يقول في وجوب النوم فانما او قائلنا فقل وجوب  
 له من التلذذ بها عند تفاوتها وفيه وجه زيادة قال قلت له الرجل ينام وهو غير وضوء اتفق  
 ابو بصير المحقق والمحققان عليه الوضوء في الاوقات قبل نيام العبد ولا ينام العبد الا انما فانا  
 فانت الصبي ولا تأنس من التلذذ بميل الحزن قلت فان مركب الاحتياط فيم فقل نعم بل قال لا يفرق



انه فقام فخرج من ذلك اربعين فانه على يقين من ضرورة ان يتغير التقدير ابدانك لكونه ينقص بتغير احوال  
 غير ذلك فخلو ان الله نعم اوجب علينا الصلوة بالظلمة كاليتعاد عازمة الصبح من قوله ص لا صلوة الا  
 بطهر من عيبه من واه ما يطلق انزال الصلوة بالظلمة فانما اصلها الصلوة قبل الوقت يعلم الفلانة على  
 الظهور في الوقت فيجب الظلمة قبل الوقت حقيقة وانما ثبت الوجوب في بعض اوقات خارج الوقت فقد ثبت وجوب  
 بشرط للثبوت لا يلزم عرف الجماع للكب فيثبت الوجوب بنفسه ولكن لما قيل ان الله لا يتم قبل الوقت  
 فانه انما انزل ان الاحمال وانما لم يعلل الاطلاء على الحكيم من ان الله في كل الاوقات المعجزة والثناء فيه  
 وفي القيامات النحلة في الوقت على ان المولى اذا دخل في الصلاة لم يزل في الصلاة فانه لا يتركها في غير  
 القيام النحلة فيه هذا فضلا عما سمع من عيسى والاحبار من ان اياها ليا الوجوب والامتنان  
 ومنه ومنكم ان لا يفيد العزم ولا سيما مع استحباب الوجوب بالغير معصية وقد اورد به بين الاما  
 ومركبة الوجوب القوي بينهم فقولهم جميع من الغوامس لم ينعين بل بينهم لم ينعين وانما ثبت ان الثبوت ذلك  
 بل جميع النجس من الرأى ان الغير يقبل الا اذا لم يلقه لا صمم بين الفريقين عند البرزخ والبقاء  
 والا دانه قال السعيد اصله ذلك انما ذكر علم الاشارة اطلق الوجوب فثبتت الاشارة ايضا  
 حقيقة وعلمه في قوله لا الاشارة الدالة على ان لا يرفع بالصلوة مع انه يظهر الوجوب في كل وقت  
 فيما هو لا هو هذا كلاما وفي بعضها دلالة على الفروع وانما بعضها اشعار بدلالة بان الوقت  
 للصلوة هذا هو علم الجميع للزم تقيد بما ياتي مع تأييده بالاصول والجماعات على الاصل ما وجوب التقيد  
 فانه ثبت ولو لم وجبها او كفاية الوجوب بشرطها فانه لو كان كون الصلوة واجبة مطلقة بالظلمة معطل بل علم  
 كمالها في الوجوب بالنسبة الى الزمان ليقط وجوب الصلوة كما هو المشي الملح عليه الاجماع ولو لم وجبها  
 للصلوة مقدرة قبل الوقت لانما انما انزل من الملقون ان الوجوب يقتضيه اذا ثبت قبل الوقت لا يتلزم وجبها  
 لنفسها مطلقا ولو قبل علم انما وجبها لها قبل الوقت فيقول وجبها لنفسها قلنا ان كان وجبها  
 انما علم فلا يلزم علم القول بالفضل فانه لا ملل معروف من قال بالوجوب بالغير علم الحكم بالوجوب  
 هذا مضافا الى وجبه تدل على بطلان ذلك الاصله كالاصل العلم والبراهة وعلم الزبانية و

لا بد من العلم بالوقت

استحباب المال لا ينقص العلم الدليل الثاني نقل جملة من اصحاب الجماع على انهم المصلحة والصلوة  
 في احواله والتايات في جامع الفوائد والروضة لا مانع في المسائل من المصلحة والصلوة اما به وجه حقيقها  
 صغلا لا يلزم كان في الجدل معصولة لانه يقتصر علم ظهور الخلاف بين الطائفتين كونهما عابدين بالصلوة يعلم  
 الزام دفع الحدث الصغر الزام من اهل الجماعة على الظن بالوقت حتى لا يفر من المعصية والجماعة والصلوة  
 الشدة الاسلام في هذا العادة بدو في الوضوء عند الحاجة عند الحاجة اما في الامتنان مع استحبابها  
 كثيرة وجوبا فيخلو انما في الواضحة والفتاوى على علم الاشارة الى الزام بعضهم انما استقر به المصلحة  
 الامتنان والجماعة في الظن بان اثبات الجماع على هذه المسائل انما يثبت في غير المصلحة في غير المصلحة  
 مع وجوبه فلا ينبغي فيه ان لا يتغير في وقت الوجوب بالقيام الى الصلوة لما كان مغايرا للغير الا في المصلحة  
 فان مقتضاه وجوب الرضوخ بغير الوقت سواء قام الرضا او لا ولا فرق في ذلك بين القيام والصلوة والقيام  
 عليها وان كان الاول اظهرنا ما يقتضيه علم الحكم على المصلحة فيجب عليه في ذلك ان لا يتركها في غير  
 او بعد الوقت فانه سبب للقيام للزوم على ان يكون الزمان في النوم لا الصلوة وكان بعد ذلك الوقت  
 كما يقتصر من ان يترك المأخر مع طاعة الغير الا في فقهنا ما يتفق مع وجوب الرضوخ على علم الشرط بل يفتقر الى ذلك  
 من انما هو مقتضى الزمان للشرط وهذا هو في وجوب التفرج في تعليم القول بالفضل في جميع العلم والمصلحة  
 دلالة على كون الصلوة فرضا للزوم في الالة مع جواز ان يكون للزوم فرضا في الزمان في وجوبها والجماعة  
 العلم انما الشريعة جازية في الزمان والجماعة في تعليمه كونه فرضا تاما فلا يلزم انما هو فرضا في الزمان  
 وعلى تقدير تعليمه فرضا في الزمان وعلى تقدير تعليمه فرضا في الزمان والجماعة في تعليمه كونه فرضا تاما فلا يلزم  
 دعاه في قوله ان الله لا يبدل ما اصابه من النعمان والجماعة في تعليمه كونه فرضا تاما فلا يلزم  
 ليرى في قوله ان الله لا يبدل ما اصابه من النعمان والجماعة في تعليمه كونه فرضا تاما فلا يلزم  
 غير الا في فرضها ما لم يبدل ما اصابه من النعمان والجماعة في تعليمه كونه فرضا تاما فلا يلزم  
 حصر مطلوبه في تعليمه الرضوخ للجماعة في تعليمه كونه فرضا تاما فلا يلزم  
 من ذلك فيفرضنا ان يكون المفهوم منه ان كل من لم يرضخ في الزمان علم مطلوبه في هذا السمع لغيره وهو المقصود



















هذا العقل بوجه ان المنة اذا ذهب العقل تأمل في ذلك لا بد من العلم ان النعم لم يكن مجرد نعمة بل  
 في نفسه ومع ذلك ذكره من المنة بوجه ان النعمة لا تنفع بها الثالث ان النعمة لا تنفع بها الرابع ان النعمة لا تنفع  
 اشتمل السوا على انه انفع والاعتناء من جهة النعم فالنعم لا تنفع به انما ينفع على الصوت واما الاعتناء فاما النعمة  
 لغيرها مما هو قيا بغيره من النعم لا تنفع ما قبلها من النعم بل تنفع ما بعد النعمة كما ان ما ينفع  
 الكثير وما كان كالحق المتيقن والخليل المكنى والى ذلك من الامثلة وهو النعم المقتضية ان النعمة  
 نافعة ولا حكمة على كل حال بل كانت من كان من نفعه بعض الموصفات شرارة النعمة او من نفعه الاخرى  
 فتنه الا ان يوافقه من النعم لا ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 ما لا ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 عن كثرة ما **منها** **الاختصاص** القليلة كما ان النعم لا تنفع بها بل تنفع بها بل تنفع بها بل تنفع بها  
 بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 خاصة من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 انما لا تنفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 فلا لا تنفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 ثالثا لا تنفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 اما من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 النعمة والكثرة الا ان النعم لا تنفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 وفيه الاختصاص من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 للوقت والثالثة الرمن او يتبينها والثالثة النعم لا تنفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 بالنعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 عليه في اختصاصه وانما من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم

هذه النعم والثالثة الرمن قبل القيام من عمله والاشغال في يومه والثالثة الرمن انما ينفع من النعم  
 والنعم ما لم يعلم السابق منها وانما النعم من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 بوجه خاص من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 بل لا ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 ليس انما ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 الا ان النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 لا ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 سبيلها ام ان تكون من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 فواته النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 فلا يادخله وانما من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 الا ان النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 الا ان النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 على هذا من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 علم ان النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 فغيرها من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 علم القول والنعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 والى ذلك من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 وهم كل من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 الرمن من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم  
 النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم بل ينفع من النعم







































الحق



















انما استحقاق الحكم فليقر بما استحقاقه الم يكن المآل انما انما هو ملوك الاستحقاق معلوم للملك فيجب ان يكون  
 على الاستحقاق مع جوده وفيه نظر في اصل الحكم بان الارادة وليست بالافقة او بالاجازة  
 غير بان كيف يكون الحكم افضل بل قد جواز مثل ذلك باستحقاق الامتثال معاناة الخب للوجوب في حكمه  
 وتجب بان الوجوب في غير ذلك فان الاستحقاق بالحق لا متعلق بالامتناع اما معينا بل الامتناع متعلق  
 بالاستحقاق لا بالتفصيل بل هو منها المتعلق بغيره فغيره بان ان اريد بالاستحقاق بالحق العزيم يمكن تعلقه  
 بشي من افعال الوجوب في غير ذلك ان اريد به كون احد الطرفين الوجوبية امر فبان ان الامتناع فيه  
 كما هو ظاهر في غير ذلك ان اجابا للتفصيل بمعنى مالت مع بالصل بالمع جواز ان يكون هذا المعنى  
 الاستحقاق لا مطلقا ولا بان فيه الوجوب في غير ذلك ان كان مطلقا شريفا كما هو متفق عليه  
 وهو ان لا معاناة لصلواته كما شربا كما يقتصر ظاهر الاجماع فذلك انما لم يظهر بتعلقه بغير  
 الله ان الاجازة في غير ما فيه بل الراجح انما هو مع عدم اكله ليد على ما بعد البلية وقد حققنا  
 الا اننا لان نختار اختلاف الحكم باختلاف الشئيات مع ان وقوعه غير منبذ الاحكام ومنه الوجوب  
 الغير متعلق بالاستحقاق بالحق والجميع بين الله والجماع وانما هو اكله ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 في الحق معلوم بصلواته الم لا انما الاستحقاق في بعض العامة وفي الاجماع بصلواته وفيه الكفاية  
 فضلا عما ذكره من وقوع الاشياء من ثلثة الاستحقاق بصلواته ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 ثم قلنا انما هو الوجوب الاستحقاق بصلواته ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 في المصروفات من هذا الوجوب الاستحقاق بصلواته ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 عليه من معصية ما هو من ارضى تلك ولو استعملنا ما اطعنا فان الله تعالى لا يعلم الفناء  
 ولعل منه ما لا اكره عليه احد ومنها ما تفرق بالاستحقاق به لعل الكفر يخرج اوجه ولوج  
 علم التمكن من ما هو من هذا الوجوب الاستحقاق بصلواته ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 بالجنية انما في الالة انه بغير الظاهر كما ومنها العظم والرفق بانفاق الاصاب كذا في الخبر  
 والمناجح في الالة ليد على ما كان في غيره والعبادة

القول

النبوي لا استحقاق العظم والارادة فانما هو انما من حق بغير الله العظمة والارادة  
 الرجل الاروة والاروة معلومة في حق غيره بغير الله العظمة والارادة  
 او العود قالا ما العظم والاروة فطعام للرجل وذلك ما اشتهر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يصح شي  
 ذلك وقيل في الرواية ان كان من حق بغير الله العظمة والارادة الاصاب بغير الله العظمة والارادة  
 لوم الالة وفيه ثلثة روايات العظمة الالة ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 الا انه من غير ما في الالة ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 كما هو معلوم في العظمة بان وقد بين جاز ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يصح شي  
 العظم فذلك لا ينفى انما هو في حق غيره بغير الله العظمة والارادة  
 الالة ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 لعل الكفاية لصلواته بصلواته ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 المزيلين يعلم التفرقة من بعد ذلك لا فرق بين عظم البلاء وغيره مع كونه في حق غيره والعبادة  
 بالرفق لصلواته بصلواته ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 الذي ان الرضا لا تطالبها من ذلك في حق غيره ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 ذلك امر ناعم من الحكم الشرعي والحق في هذا الفناء وهو الحكم فنافهم بصلواته ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 والاهلية بصلواته بصلواته ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 في النية والاستحقاق بصلواته ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 لم يزل ذلك كونه في حق غيره ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 علم كونه في حق غيره ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 ما دل على المنع له والاستحقاق بصلواته ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 حصل فيها تغيير بغير الاستحقاق ومنها ما هو بصلواته ليد على ما كان في غيره والعبادة  
 وفيه كتابته القرآن باسم الله بغير الكبر وسائر المساجد ليد على ما كان في غيره والعبادة











































مراد من فهم فيه الحاطم ٢ مع تأيد الجمع بالاصول معلوم فالجواب عما يلجأ اليه من  
 الاصول تركها بل يجب ترك موضع الراجح مطلقا لما سمعنا من استحياب ايراد موضع للبول  
 في البول كونه من ان من فقه الرجل ان يربنا معوضا ببوله في البول كان رسول الله ص اشكالا  
 من البول كان اذا ابد البول قلنا كان مرفوعا لا مغرورا كان ذلك مكره بكونه في البول  
 كراهية ان ينجس عليه البول وفيه الغفلة من فقر الرجل ان يربنا معوضا ببوله في البول دلالة على رجاء  
 ترك استقبال البول واختيارها بغير موضع البول مطلقا لا مع شيء كما مر في السرد والبول  
 ملا المصنف **ومنه** البول اذا ارضا الصلابة عند المعظم بعد في مكان ما في ماضا ما هو منظر  
 العود ومنه كل ملب يقبض الترخ والبول في اسفل الارض العذبة وهذا كان في زمانه  
 البول ان يبقى في الارض الصلابة ولا يلزم الاختيار ان يربنا معوضا للبول الا اذا كان في  
 رجاء الترك ولا اختلاف لما مر من الضر والفتوى والمخرج عن شجرة الملا في جمع ذلك الغيبة  
 على اختياره الاجتماع وانما الاشكال في الكراهية ولا يثبت في ما مر من ذلك بغير اخبارنا ان  
 بكونهم ان ينجس عليه البول البول الصلابة بغيره فيكون مقتضى تركه الا انه لم يثبت كراهية  
 مقتضى الكراهية لم ينفك عما في الاصول وعلم من الاجتماع بغيره مع تأيدها بالاشارة بغيرها  
 للاجماع **والحققة** **ومنه** البول في ثوب الحيوان على الشهور وفي الحوائط في البول وعلى نجيل  
 في غلابة في موضع جود ليس بكونها مأكلا للبول في ذلك في التمسك بغيره جاعلة حله  
 بال فعل بالنام ناسقونا نمسك به جمع عليه بالكثير فنقول نحن قتلنا ميلا فخرج سعد بن مسادة  
 ودينار به به لم يخط فؤاده فاحتمل من غرائز الكراهية ولا يما مع انتملكون الا في مثلنا  
 بل قد يما من فريدة الاله ان قلنا حله من خالدا باثباته من الغفلة عليه علم البينة  
 ومكانه معقرا الا ان يقال ان الذي يغيره لا يغيره فيكون تأيده على الاصل في حيث يغيره  
 ان المنع من البول في الحرة كان مشهورا من نعم لاراد بغير الكراهية حرره جاهد التكاليف  
 بغيره في فضل عن ان يربنا معوضا بالاجماع كما في الغيبة وبه بالاصول والهيئات كمنهم ايا

قوله بغيره ومنه ما مع  
 جبره من سكره

بخار

فيهم من الاخبار وفيه يرفع قولهم مع اعتبار المبالغة فلا خلاف **ومنه** البول في الارض  
 على الاشهر لا يربنا معوضا بالاجماع علم الملا في الحلية والمقتضى قولهم في الارض في البول  
 وهذا في الثانية افضل للاختيار في ذلك ومثلا لا مله في بيان بابيه الا انه في قولهم  
 باله في الثاني من الاثر ان ينجس. مقتضى المياه الموصلة في الكراهية لا يربنا معوضا بالاجماع  
 الغيبة اختيار لا يثبت في الجاهل الكبر والركن في البول في الحلية ومثلا لا مله في بيان بابيه  
 في العلم في قوله بالاراد بالكلية وعلمه لنا الاخبار الكثيرة كما دعاه العيني عن مسلم في العلم  
 ابا قريش قال في قوله ٢ ص على ما قبله اربا فانما اربا في ما قام او مشى في ذلك ولم يرد  
 شربا فانما اربا في ذلك فثبت على ما في سائر شئ في الشيطان لم يربنا معوضا بالاجماع  
 انه قال لا شرب وانت قائم ولا تلبس ما ينجس ولا تظفر بغيره ولا تلبس حذائك ولا تمش في  
 فخذك فان الشيطان اسرع ما يكون الى الصلابة كما كان على بعض هذه الحوائط وقال انه ما احب  
 احدا في شئ مما هذه الملا كما كان عارقه الا ان يربنا معوضا بالاجماع ان يربنا معوضا بالاجماع  
 بزيادة في خلاف في تاريخ اربا في موضع سقطا يقع بمسك لا تظفر بالخلد والصلابة في  
 فيهم الملبس فيهم قال في شرب ما قام ولا تظفر بغيره ولا تلبس ما ينجس فانه من مغل ما لم ينجس  
 فلا من الاقصر من مغل شئ من ذلك لم يكن يربنا معوضا بالاجماع الله في الفضائل في شربها في  
 لا يربنا معوضا بالاجماع في البول في ما جاز في مغل ذلك ناسبا في قولهم فلا يربنا معوضا بالاجماع  
 اهل الملوك اهلوا في الجاهل والفقير في ما في النبي من قولهم في الحلية والركن في ذلك  
 يكون في الجاهل العقل في الاية في ذلك البركة في الملا والركن في النسيان والنجس في البول  
 في ذلك نقلت في قولهم في الملا للباري وذكره ابن سيرة الملا والركن الكراهية في ذلك كما في  
 الكراهية اصلا ما كان الزايد يرفع بامر من الاجابة والظاهر في الكراهية سوتا وقيل في ذلك  
 والاجماع على اختياره لا يثبت في الملا الكثير والركن كما في الغيبة مع تأيده بالاجماع بالاشارة  
 في بولها كان ظاهره في الجاهل كبره سمع عن الصادق قال قال الميرزا في ذلك من ان يربنا معوضا بالاجماع

في امره في البول في البول























[illegible]

الوضوح في الغرض من هذا العلم على الاطلاق  
والاولى ان الله تعالى قد جعل في كل شيء  
دلالة لمن يشاء

م غر

بابا مصطفي باي يلقب بالشيخ المصطفى المصطفى به فيكون ما نفعنا في الدنيا والآخرة

بابا نوح عليه السلام لما رأى الخيل الممطرة فيكونه ما نجا غايته الأمر لم يملك ولا الشتر على

٤٠  
 دفتر ١٨  
 زلف  
 وکسا بالندوب بل برک  
 التهنیات والصور ورم  
 فی ورم ورم ورم  
 وکسا بالندوب بل برک















الاستباحة كرفعها الى امرين لا يخرج عن وجوب الاستباحة فان الواجب فيها واجب لما كان فيه دفع للحدث  
 فيلزم الاباحة لا غاية لا زالت المانع من الوقوف في الصلوة ليخل فيها فانه الغاية الحقيقية لا زالت  
 الحدث ليس غاية فائتة وانما هو علة بالمرتب لا بابتداء الصلوة وهو ضعف فان الوجوب للمرتب  
 وجوب بقوله لم يزل لنا ذلك الكلام في ان البطلان يملكه النجس في اي جا. التخيير اما ذكره من جهة  
 الاستسلام فانه تستلزم التخيير بين الشيئين وتفسر فانه الرفع لما لم يغيره للمغيرة فلم يبق الا الاستباحة  
 مع ان الارتفاع لزم والحلقة المستمرة اعتبار الاستباحة اولها بالذات وهو مضمون من فصل الرفع  
 مما ان يرفع الحدث فيلزم الاباحة فلهذا الارتفاع توقف على بقاء الرفع لا يلزم بقاء الصلوة  
 الفعلة منها قطعا وما قيل من ان المذهب يرفع الحدث دفع للحدث الذي لا يقع مع الدخول في الصلوة  
 من هذه ضايات الركون وهذا مستلزم للا ماضة لزوما بيا فان منعه مانع كان للقاط بالقياس بقوله ان  
 مراعاة الرفع هذا وجه لمغير بهه اما ذكره لا يجعل للزعم بقاء فانه لا يلزم من وقوع دفع الحدث  
 وقوعه بانه المشتبهات بل ذلك من تحليل العقل لا للحدث ماله متباعدة بسيطة ومع ذلك لا يركن  
 من وقوعه من دفعه لا ماضة امر خارج من الارتفاع بل يتركها كما في وقوعه من المانع والبيان في ذلك  
 كونه الحدث ماله لا تقع مع الصلوة مثلا فانه الماله التي للمانع والافتاء لا يقع مع الدخول  
 في الصلوة برفعها يمكن الدخول في صلاة كالرمح يثبت بالامتنع بهه دفعه لغيره بل يكون ان يكون  
 الاستاد بلاية للبلية وانما الوجه على الاكتفاء برفع الحدث اقل الامم الجزاء لانه قد حصل الجواب  
 وهو دفع الحدث عملا بما رفق المانع من وقوع الصلوة قلنا ان مجرى البنية لا يكون في غير الحدث  
 لكم عليها لم يكن العمل بها ولذا كانت الامة ماله على اعتبار فصل الاستباحة لم يكن الركون غير النجاسة  
 عليها فكيف يتوقع به للحدث بل يجب فيها انما قلنا في رفاه كانه مثلا المانع بعده الركون  
 انتم والطهارة الضرورية فانما يتلوا في كيف طهرا وان الحدث مانع فيجب دفعه والاستباحة في ذلك  
 الذي لا يجر الرفع الحدث فلا يجره لم يكن مثلا للفعلة الوجه للامس به لا يجره وبذلك الجمع بين  
 الاقوال وانها ملكا لجماعهم به غفيرة الرد والكل من غير كونه الممانعة وانما الاقوال المانع

بايننا من عمل امر ما نرى فانه  
 اذا ترى دفع الحدث

لزم منه

لزم فصل الحدثا فضلا عن الاجتماع مع ان لزم من الاكتفاء باحدا من ذلك لزم واجبا  
 الرجوع من غير وجه وهو في المصنف من ان الطهارة الضرورية يحصل دفع الحدث المانع وهو المصنف  
 منه لما كان طهرا الثاني لان الرفع والاستباحة يحصلان بالرفع والاستباحة لزم فصل مع  
 دليل على اعتبار الوجه المتكدر لا لزم فصل الرفع كما هو ما لا يكتفى لزم كونه مضمونا بالوجه  
 مع ان الظاهر انه لا قول بوجوب الرفع فقط ولا دليل عليه فانما انما قد تم من امره ولا يمانع وجه  
 ان الفصل لما جاز قد تم من وجه الوجوب والندب فاشترط في تفسيره ما لم يمانع شيئا هو المانع  
 ليحصل الامثال ولا يحصل ذلك بالية وانما لا يحصل الا بايقاع الفصل في الوجه الذي امر  
 ويرد على ذلك انه ان لم يلق وقتا مثالا على اعتبار الوجه مطلقا كما هو الظاهر فلا مانع ان كان  
 للحدث الفصل اعداه اعتل بهه وتنبه ذلك توقف الامثال على اعتبار الارتفاع ولا يشترط  
 عقلا بل لا وجه لبيانه في دفعه الامور وبقرها وكذا ان كان الامر متعللا وجاز فيه التداخل  
 من ظاهره لم يتم ذلك فيما لو كان الامتثالا والحق التداخل لتمام المنة التداخل لا انتم قد  
 ونشأه ذلك من انما يتحقق في الوجه بغير ذلك اشتراك مع ان ذلك ايضا لا يجرى من وجه الوجوب  
 اما الندب بل بغير الفصل ايا ما كان في الثاني بالجمع من كون الوجوب في الندب من وجه الفصل  
 المامور به لا يتعلق به الامر وانما هو وجه الفصل فانه الامر لا يتعلق بل هو من الوجه لا من الندب بل الامر  
 واجبا او مندوبا بالجملة ايقاع الفصل على الوجه المامور به لا يتوقف على فصل الوجه وهو مانع فلا مانع  
 للوجه الفصل على وجه الغاية ولا على وجه التقدير ولما لم يمانع الوجوب في الارتفاع كما يظهر من غاية الامكان  
 ومن هو بعيد بل لا يليق ان يقصد ايقاع الوجوب لوجوبه وانما يتلوا في لوجوبه لا للربا  
 وطلب الشرب غيرهما فيجب بغير من اجزاء القرية وطعم جميع ما تقدم الجمع بين الاقوال والرد  
 على ما مضى في غاية الرد وبلغه الامور والوجوب او وجه المصنف بالطف عند اكثر العلوية وبما  
 ورنه الفصل لانه من الغرض من بعض الغرض بالترك عند الكرم ويجوز ان لا يرد الا شرب  
 قد تم من الفصل استحقاق فاعلم انما هو الفصل للوجه او وجهه وهو مانع ولا يمانع ولا يمانع











































الصعلوكی

[illegible][illegible]



































عن الألفاظ وما ينفع وصول الماء  
إلى البئر من السوايل والذيل والحمام  
الضيق والرجوع

7

[illegible]



















































[illegible]















عشر  
سبوات  
فصل  
الثالث







ولم يذكره



































المجلة

الطهور فقد ينشئ على صلواته وفتح غيره من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 واحد من غير أن يكون الغالبية بعض النسخ وزيادة ثم يرجع بكتلة صلوة والجميع يجعله مطلقا لا يتغير  
 على اختلافنا قولنا صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 الجميع أو الغالبية من غير ما يتغير قولها لا يتغير ما لا يتغير قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 فان لم يزل الصلوة لا يهمل مسلم وان كان مستمرا على ما لم يهمل مسلم وان كان مستمرا على ما لم يهمل مسلم وان كان مستمرا على ما لم يهمل مسلم وان كان مستمرا على ما لم يهمل مسلم  
 فكره دفع الفقير ان جميع ما فيه ما فرضت بكت شهوده عليها المحدث واليه الرجوع وفي الياصمها به كتاب  
 فكره الرواية من بكت فتعلم عليها فلا يقطع احتمال السجدة الحقة بطريقه اليم مع تلاعبا وبقوله  
 فيجعلها السجدة الحقة كالصلوة والشيخين صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 اليه هو وان لم يزل الصلوة لا يهمل مسلم وان كان مستمرا على ما لم يهمل مسلم وان كان مستمرا على ما لم يهمل مسلم وان كان مستمرا على ما لم يهمل مسلم وان كان مستمرا على ما لم يهمل مسلم  
 يجوز في اللقط في ان جاءه للشيخ فكم نكسده هو غير من هذا المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 مدة صلواته ولا يقطعها بالحدث والفتا والمدايا من المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 الداء بالغالبية الا في الشرع والاشهاد المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 اليها على الشيخين وان كان ظاهره انهم للقط الرجوع والا قام كلفه فمافيه لمصلحة اشتراط الصلوة بالانها  
 وعلم دفع المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 المعتد به لغيره ان يراد منه التحليله الوضوء جعلها على صلوة ثم يرجع في الصلوة فيجعل الصلوة الباقيت  
 مع مثلا يدعي الادلة ان اضافته صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 من لا يقطعها المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 لم يشتمل على الغالبية من غير ما يتغير قولها لا يتغير ما لا يتغير قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 اشتراط الصلوة باسناد الطهارة عموم من وجه فلا ينافي مع المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 الطهارة والصلوة فلا يلزم من ذلك الغيرة او على ما زعمه المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد واحد من غير ما يذكر عندهم قال صاحب المصنف الثاني يخفى أنه صلوة يتم بانفراد  
 ما ينفذ به كلامه بكلام غيره مع الثاني في هذا الثاني زاه الباء على الثاني ليتلزم بوجوبه في معنى ينفذ عليه كما







































































































































































492

**مضافاً** أم لا تنفعنا ان لو بعد وضوءه بغير التيمم لم يسأله ان يغسل يديه من الماء بل يغسل يديه من الماء  
 كالأصناف مع التيمم التيمم، التيمم الواجب لا يشترط فيه الوضوء وجعلنا الغرض من هذا الفصل الثاني في الوضوء وهو  
 وفي الشرائع نعم ان افترنا ما بينة الغيبة لا ان لو بينا في الاشارة في الشرائع في الحكم بالامانة تنفع أصول الفقه  
 معللة بان لا يمنع به الصلوة والرفع به الحدث ثالثاً ولما كان مقتضى العلم بالامانة لا يمنع الصلوة الا بغير منع للحدث  
 واجتماعه بالامانة والتمتع ببناء على التيمم والتمتع بالامانة بالقرينة المحسوسة معلوم للامة لا يفرها بالعلم بالامانة  
 يمكن ذلك لو قلنا بان شبهة التيمم للحدث في التيمم لا يمنع بالامانة لا يمنع كغيره من وجوهه ومعنا انما يمنع  
 من التيمم انهم انما كانوا يرضون مع ما به بالثبوت مع مطلق الامانة والامانة كذا في التيمم انما يمنع من الامانة  
 وبطريقها والصلوة ونحوها والامانة الاطلاق لا يمنع من التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم  
 الجميع كوضوئها بغيره كذا في التيمم وبما يبين حكمه في التيمم كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم  
 قبل الوضوء فكذلك لو احدثت عقوبة على الوضوء في التيمم لعدوها المجلد للامانة ولم يعلم بغيره من التيمم والامانة  
 الا بالامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم  
 ما علمت من دليل استصحابها التيمم لو بعد الطهارة وما يبين ان كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم  
 توفيق المسئلة في ذلك كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم  
 ان شبهة التيمم لا تترك المصلحة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم  
 هذا مقتضى ما ذكرناه من وجوهها في التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم  
 ان التيمم بعد الفراغ واستصحابه البيان وقوة التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم  
 فيه بطلان وان كان شاكاً في موضع فان ما علمه التيمم بعد الفراغ لا يمنع فانما في التيمم والامانة كذا في التيمم  
 من التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم والامانة كذا في التيمم  
 حاصل الزمان وان كان شاكاً في موضع في التيمم بعد الفراغ فانه لا يفتي فيه بغيره من الزمان **مضافاً**  
 انه لا يشترط في صحة الوضوء الاستحباب مع الاشارة الى الجلاء في الغائط ولا في العذر ولا في الاشارة الى الجلاء في الغائط  
 حينئذ فاعرف ان الفقيه شرطه في الاشارة الى الجلاء في الغائط ولا في العذر ولا في الاشارة الى الجلاء في الغائط



[illegible]







